بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

المكتب الإعلامي
لحزب التحرير
كينيا

حزب التحرير
HIZB UT TAHRIR

الثلاثاء، ٠٦ محرم الحرام ١٤٤٧هـ | ٢٠٢٥/٠٧/٠١م | رقم الإصدار: ١٤٤٧ / ٠١

بيان صحفي

حكم المحكمة العليا يكافئ الزنا (الفاحشة) على قدم المساواة مع الزواج

(مترجم)

قضت المحكمة العليا بأنّ الأطفال المولودين من الزنا لأبوين مسلمين يحقّ لهم الميراث من تركة والدهم، ما يُمثل تطوراً مهماً في تفسير قانون الأحوال الشخصية الإسلامي في كينيا. جاء ذلك بعد أن رفضت المحكمة العليا، يوم الاثنين ٣٠ حزيران/يونيو، استئنافاً تقدمت به فاطمة عثمان عبود فرج، التي سعت إلى استبعاد أطفال زوجها المتوفى، سليم جمعة حكيم كيتندو، من تركته بدعوى أنهم وُلدوا خارج إطار الزواج الإسلامي المُعترف به.

في هذا الصّدد، يودّ حزب التحرير/ كينيا توضيح ما يلي:

بما أنّ كينيا دولة علمانية، فإن هذا الحكم ليس مفاجئاً على الإطلاق، فالعلمانية - وهي عقيدة غربية توجب فصل الدين عن الدولة - تمنح الإنسان السيادة المطلقة. في هذا السياق، لا تُعدّ المحكمة العليا مؤسسة أخلاقية، بل تُعلي من شأن الأفكار والقيم العلمانية الليبرالية. إن مكافأة الأطفال المولودين من الزنا، على قدم المساواة مع مؤسسة الزواج، هو من أحكام العلمانية التي تُقدس الحرية الشخصية على حساب الأخلاق.

إن ترسيخ وحماية "حقوق" الأطفال المولودين من الزنا ليس سوى جزء من حملة مكثّفة تشنها القوى الغربية الكبرى ضدّ الإسلام. وتُمارس الضمانات القانونية والدعاية في جميع طبقات المجتمع لتطبيع الزنا، ما أدى إلى زيادة عدد الأطفال المهجورين في الشوارع، ما أصبح يُشكل خطراً في المراكز الحضرية. يُذكر أن أطفال الشوارع في كينيا يواجهون أعباءً جمة؛ منها الفقر، وقلة الحصول على الاحتياجات الأساسية، والمشاكل الصحية، والتعرض لأشكال مختلفة من الإيذاء والاستغلال. إلا أن هذه التحديات تتفاقم بسبب تقصير الأسرة في تحمل مسؤوليتها الكاملة، بالإضافة إلى إهمال الدولة وتقصيرها في رعاية شؤون الناس.

في المقابل، يُلزم الإسلام أفراد الأسرة والدولة برعاية شؤون الأطفال. أما بالنسبة للميراث، فالإسلام يعطي الحق فيه للأبناء الشرعيين فقط، بينما الأبناء المولودون من الزنا والأطفال المعوزون فالدولة هي المسؤولة عنهم، قال النبي ﷺ: **«أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، مَنْ تَرَكَ مَالاً فَلِأَهْلِهِ، وَمَنْ تَرَكَ دَيْناً أَوْ ضِيَاعاً، فَإِلَيَّ، وَعَلَيَّ»**.

أخيراً، نحثّ المسلمين على عدم التهاون في هذه المسألة، فهي جزء لا يتجزأ من الحرب العالمية على الإسلام. سيُعتد بهذا الحكم كسابقة في المؤسسات القضائية الأخرى حول العالم لتقويض قانون الميراث في الإسلام. لذلك، ندعو جميع المسلمين ذوي التأثير في كينيا، بمن فيهم العلماء والسياسيون، إلى النهوض للدفاع عن الإسلام.

شعبان معلّم

الممثل الإعلامي لحزب التحرير

في كينيا

موقع حزب التحرير
www.hizb-ut-tahrir.org
موقع المكتب الإعلامي المركزي
www.hizb-ut-tahrir.info

تلفون: ٢٥٤ ٧٠٧٤٥٨٩٠٧+ | بريد إلكتروني: mediarep@hizb.or.ke
موقع حزب التحرير كينيا: www.hizb.or.ke